أهمية التعاون اللامركزي في تنمية الأقاليم الحدودية "إتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية أنموذجا"

the importance of decentralized cooperation for the development of the border areas"the twinning agreemeennt between the Algerian state Eloued and the Tunisian state of Tuzeur as model"

ط.د غريسي التجاني، د.غريسي جمال -أستاذ محاضر أ

1- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سوسة- تونس،

tedjanighressi@gmail.com

2- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي، ghressi83@gmail.com

تاريخ الإرسال:2020/07/10 تاريخ القبول: 2021/03/15 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص: تعد تنمية المناطق الحدودية أولوية إستراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة، حيث أن هناك إرادة قوية بين الجزائر وتونس للنهوض بالبنى التحتية والهياكل القاعدية والتنمية البشرية والاقتصادية للمناطق الحدودية، وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، وتطبيقا لمبدأ اللامركزية في التسيير، كما أن التعاون اللامركزي بالمناطق الحدودية يعد "أحد الرهانات الجيوستراتيجية التي تشكلها لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف الجهات، وكذا دعم الانفتاح والتعاون مع دول الجوار، وترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود" وهذا من خلال إقامة اتفاقيات مشتركة لتنمية الأقاليم الحدودية، وتهدف هذه الدراسة لتوضيح دور وأهمية التعاون اللامركزي بين الأقاليم الحدودية الجزائرية - التونسية من خلال الاتفاقيات المبرمة بين ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية.

الكلمات المفتاحية: التعاون اللامركزي، التنمية، المناطق الحدودية، اتفاقية التوأمة، الوادي، توزر.

Abstract: The border areas' developmentis astrategic priority which receive the interest of the highest authorities in the state, where there is a strong will from Algeria and Tunisia to moveprogressively the infrastructure and the human and economic development of the border area, according to the principle offairness in regional developmentand to apply the decentralization in conducting principle

Decentralized cooperation between the border areas is considered one of the geostrategicchallenges which makeit, especially with regard to promoting the security and national unity and reduce the regional disparities between thedeferent province And promoting the cross-border economic exchanges and establishing a common agreement todevelop the territories.

This study aims to clarify the role and the importance of decentralized cooperation between the Algerian-Tunisian border regions through agreements between the Algerian State of El Oued and the Tunisian State of Tuzeur.

Key words: decentralized cooperation,Development, border areas, twinning agreement, El Oued, Tuzeur.

1- المؤلف المرسل: د.غريسي جمال، **الإيميل:** ghressi83@gmail.com

مقدمة :

يعتبر التعاون اللامركزي بين الأقاليم الحدودية من أهم المواضيع التي نالت اهتمام دول المغرب العربي بعد سنة 2011، مع موجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي عرفتها، وقد شكلت جدلا كبيرا سواء على المستوى النظري أو الميداني خاصة بالمناطق الحدودية وما تشهده من تفاقم واستمرار

للمشاكل التنموية بها، وخير مثال على ذلك حالة الدراسة والمتمثلة في الحدود الجزائرية التونسية، حيث تعاني هذه المناطق من مشاكل عديدة مما جعلها مناطق مهمشة ذات تنمية متدهورة.

تمثل الاستراتيجيات التنموية أهم الحلول المقترحة لهذا الموضوع وذلك من خلال طرح مقاربة تنموية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة، شرط ارتباطها أساسا بتنمية الأقاليم وبعيدا في إدارتها وتسييرها عن الأسلوب المركزي الذي من عيوبه تعميم الحلول المختلفة من منطقة لأخرى ومن إقليم لآخر، وتهدف هذه الدراسة إلى مراجعة المفاهيم التنموية الحدودية المشتركة، وذلك باقتراح استراتيجية مرتبطة بتجاوز التنمية وفق توجهات مستقبلية إلى تنمية محلية مرتبطة بالأقاليم، كما في تجربة ولاية الوادي وولاية توزر.

وسنحاول طرح الإشكالية الآتية:

كيف يساهم التعاون اللامركزي في تنمية وترقية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية عبر اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي وولاية توزر؟

ولقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال توضيح واقع التنمية في الإقليمين الحدودين ومحتوى الاتفاقية المبرمة بين الولايتين، كما استخدمنا المنهج التحليلي وتظهر أهميته من خلال التحليلات السياسية والاقتصادية والأمنية لفهم مدى نجاعة التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية بالأقاليم الحدودية.

1. المفهوم والمقاربات المفسرة للتعاون اللامركزي وتنمية الأقاليم

1.1 مفهوم التنمية:

لغة: يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نما) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نموا بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلا نما المال نموا، وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانجليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات[1].

إصطلاحا: أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف آراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين اقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية، بينما من ينسبه البعض إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (هاري ترومان) في عام 1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا... ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي اعتقادا منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية هي من نفس طبيعة اعمار أوروبا في ضوء مشروع مارشال ما بعد الحرب العالمية الثانية[2].

يرى **فرانسوا بيرو** أن التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية وليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة، ولا تختزل في تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء، ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان، والتنمية لا تستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشروع متكامل والتقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة[3].

فالتنمية تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة[4].

1.2 المقاربات المفسرة للتنمية: تختلف المقاربات المفسرة للتنمية باختلاف ميادين الاستعمال وبالتالي جاءت وفق مقاربة نظرية سابقا، سيكون التوجه نحو التركيز على مفهوم اللامركزية من خلال ما يلي:

أولا: ماهية المركزية واللامركزية:

المقاربة الاشتراكية في تفسير المركزية واللامركزية: ترتكز هذه المقاربة على الدولة في تحقيق التنمية وذلك من خلال اتباع نظام اداري إما مركزي أو لا

مركزي من منظور تسيير الجماعات المحلية للواقع التنموي والذي يمكن تعريفهما كما يلي:

المركزية: هي أسلوب إداري قائم على أساس تركيز القرار المرتبط بالتنمية بيد سلطة واحدة من منطلق أن الدولة تهيكل المجتمع اجتماعيا واقتصاديا.

اللامركزية: تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري داخل الدولة يتم بموجبه توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة، هذا الأسلوب هو التوجه لكل من الجزائر وتونس في المرحلة الراهنة.

فاللامركزية هي أسلوب إداري قائم على إعطاء مرونة أكثر للجماعات المحلية الولاية والبلدية في العملية التنموية من منطلق أن المشاكل تختلف من منطقة لأخرى (أقلمة الحلول بمعنى تكون الحلول ببعد إقليمي)[5].

المقاربة الليبيرالية (الفواعل الحكومية وغير الحكومية): ترتكز هذه المقاربة على الفرد في تحقيق التنمية عوض الدولة، فالعملية التنموية هي عملية سياسية-اقتصادية، حيث يكون الفرد هو جوهر التحليل فيها عكس المقاربة الاشتراكية التي ترتكز على مفهوم التنمية من خلال المجتمع، وبالتالي بعد تبني الدولتين للنمطين تونس منذ استقلالها سنة 1956، والجزائر منذ سنة 1989 بموجب الدستور، وهو ما يبين التوجه نحو المزيد من اللامركزية في التسيير.

ثانيا: مفهوم التعاون بين الأقاليم الحدودية: ويقصد التعاملات البينية بين الأقاليم المتقاربة جغرافيا، كما هو الحال بالنسبة لحالتي الدراسة وهو مركب من كلمتين:

التعاون: يتمثل في مجموع المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف كأن يكونوا مجموعة من الأشخاص أو الدول، يهدف إلى تحقيق أفضليات مشتركة، ويزيد من درجة الأمن لدى عدة أطراف.

الاقليم: حيث يعرف بأنه حيز مكاني متكامل من الدولة، له تخصصه الانتاجي وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة، يتمتع بالتخصص بأنواع معينة

من المنتجات والخدمات بمعنى تكون له وظيفة اقتصادية أساسية، وفق هذا التعريف فالاقليم هو حيز جغرافي محدد بقطاعات ومجالات انتاجية[6].

وهذا ما يفسر دراستي حالتي ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية، من خلال التوجه نحو التعاون والتكامل بين الاقاليم بخلق تنمية مشتركة.

***تعريف الحدود:**« الحد يقصد به :خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض أحدهما عن الأخرى وهذا ما جاء في قاموس(Jowett)»[7].

إن هذا التعريف الاصطلاحي يخلط بالتعريف اللغوي.

إن فقهاء القانون الدولي يعرفون الحد فيرون أنه "خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها الانتفاع بها واستغلالها،وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عندها تبدأ سيادة غيرها "[8].

2. واقع التنمية في حالتي الدراسة

2.1.تشخيص الوضع القائم لحالة الدراسة ولاية "الوادي":يتطلب منا في هذه الدراسة تحديد الإطار الجغرافي من خلال تقييم وتشخيص الجانبين الطبيعي والبشري مع تقييم وضع التنمية فيها، حيث جاءت محاور هذه الدراسة وفق منهجية قائمة على العناصر التالية:

- موقع ولاية الوادي: تقع ولاية الوادي جنوب شرق الجزائر على امتداد مساحة تقدر بـ 44.585 كلم2، يحدها شمالا كل من : تبسة وخنشلة وبسكرة ، و غربا ورقلة وبسكرة، أما جنوبا ولاية ورقلة أما شرقا في متاخمة للحدود التونسية وبالضبط ولاية توزر، تحتوي على 30 بلدية.

-السكان: يبلغ تعداد سكان ولاية الوادي 990.000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2013، بكثافة سكانية 12 نسمة في كلم مربع[9].

- واقع التنمية في ولاية الوادي:

الزراعة: أصبحت في السنوات الأخيرة تحتل هذه الولاية الصحراوية الصدارة على المستوى الوطني في إنتاج عديد المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها البطاطا والفول السوداني والتبغ، وذلك بتوفر عدة عوامل ومن بينها العقار الفلاحي والإمكانيات البشرية[10].

ففي الفترة الممتدة بين 2000و 2016 وزعت 109.374 هكتار لفائدة 21.600 مستفيدا سيما من فئة الشباب المهتمين بالاستثمار في المجال الفلاحي كما ذكرت مديرية المصالح الفلاحية.

كما مكنت الإجراءات العملية المتعلقة بتسهيل استغلال العقار الفلاحي من الوصول إلى 27.862 مستثمرة فلاحية لـ 28392 فلاح، وهو ما ساهم في تحقيق إنتاج كمي ونوعي للعديد من المحاصيل الزراعية بالمنطقة.كما أثمرت على تحقيق الولاية لأعلى قيمة نقدية على المستوى الوطني بلغت 180 مليار دج خلال الموسم الفلاحي (2015-2016).

ولا زالت زراعة النخيل تحتفظ بمكانتها المتميزة بالولاية تقدر بـ 3.8 ملايين نخلة مثمرة، تتصدرها نخيل من صنف دقلة نور بـ 2.4 مليون نخلة، وهو ما يمثل 63 في المائة من إجمالي ثروة النخيل بقدرة إنتاج تصل إلى 1.7 مليون قنطار، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية وطنيا في انتاج التمور، بمساهمة وطنية تقدر بـ 25 في المائة من المنتوج كما ذكرت مديرية الفلاحة بالوادي[11].

كما تحتل الولاية الصدارة وطنيا في إنتاج مادة التبغ بإنتاج يصل إلى 40.000 قنطارا بمساهمة تقدر بـ 14 في المائة من المنتوج الوطني.

وقد وفرت هذه الحركية في مجال الاستثمار الفلاحي أزيد من 125.000 منصب عمل من بينها 77000 منصب دائم، و 48000 موسمي[12].

السياحة: تزخر ولاية الوادي بمقومات سياحية هائلة تتمثل في خصائص سياحية فريدة من نوعها، جعلت منها نموذجا حيا لتنشيط السياحة الداخلية وقبلة

للسياح الذين تستهويهم السياحة الصحراوية، حيث تتميز المنطقة بمناظرها الطبيعية الخلابة من كثبان رملية ومعالم تاريخية وآثار، ونمطها المعماري المتميز إلى جانب الصناعات التقليدية والحرفية المتنوعة، مما دفع بالمستثمرين من رجال الأعمال والشباب إلى ولوج عالم الاستثمار في السياحة، سيما بعد تحفيزات وتسهيلات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وتتجلى هذه المقومات السياحية في:

-إنشاء منطقة التوسع السياحي "وازيتن" بالمدخل الغربي للولاية.

-منطقة الفندقة وتحتوي على (4 فنادق) بالإضافة إلى منطقة التخييم (52 بنغالو و 28 فيلا)، بطاقة إجمالية تصل إلى 1982 سرير .

-كما تدعمت المنشآت السياحية بالمركب السياحي "الغزال الذهبي" وهو تابع لأحد المستثمرين الخواص، حيث يوفر هذا المكسب بمواصفات عالمية 542 سريرا و393 منصب شغل[13].

الصناعة: شهدت الولاية تطورا واضحا بشأن الاستثمار في النشاط الصناعي، حيث تم في هذا الخصوص تأهيل 541 مشروعا استثماريا، وذلك في إطار الآليات المتخذة من طرف القائمين على ملف الاستثمار الصناعي لتفعيل حركية الاقتصاد الوطني وترقية فرص الشغل، كما ذكرت مديرية الصناعة والمناجم.

وتمثل مشاريع الاستثمار المؤهلة ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي الملفات المودعة لدى أمانة اللجنة مديرية القطاع والبالغ عددها 1162 ملف طلب تأهيل.

نستخلص مما سبق:

- تمتاز ولاية الوادي بطبيعة صحراوية ساحرة، جعلها قبلة للسياح، لما تمتاز به من مرافق سياحية، كما متاخمة لولاية توزر التونسية وهي سياحية أيضا بامتياز، مما يشجع على التعاون والتبادل والاستثمار في المجال السياحي.

- بما أن الوادي ولاية زراعية، فهي تسعى لتطوير الصناعة الغذائية، لما لها من أهمية لفتح فرص للشغل، كذلك تشجيع التجارة مع الشقيقة تونس.

2.2.تشخيص وتقييم الوضع القائم لحالة الدراسة ولاية "توزر":

- موقع ولاية توزر: ولاية توزر هي إحدى الولايات التونسية، وهي واحة صحراوية تقع في الجنوب الغربي للبلاد التونسية، يحدها شمالا ولاية قفصة، ومن الناحيتين الشرقية والجنوبية ولاية قبلي، أما من الناحية الغربية الجزائر وبالضبط ولاية الوادي.

تتربع الولاية على مساحة 55929 كلم مربع، أي حوالي 3.6 بالمائة من مساحة البلاد، تضم 6 معتمديات،(أحدثت معتمدية حامة الجريد في 12 أفريل 2016)، و 36 عمادة.

-السكان: يبلغ عدد سكان ولاية توزر 113.985 نسمة ، حسب احصائيات 2018، بكثافة سكانية 20 نسمة/ كلم مربع[14].

- واقع التنمية في ولاية توزر:

السياحة: تعتبر ولاية توزر ولاية سياحية بامتياز، حيث تحتوي على ما يقارب 35 نزلا من فئة 3إلى 5 نجوم، 16 منها في توزر الولاية والبقية في باقي المعتمديات، تحتوي كذلك على أكبر مطار من حيث المساحة ومدارج الطائرات بجمهورية تونس.

كذلك بها أكبر ملعب غولف في تونس من حيث المساحة ومن أكبر 5 ملاعب غولف في العالم.

كذلك وجود المتحف التاريخي في الهواء الطلق يسمى "الشاق واق" يسرد قصة الانسان وكيفية خلق الكون بتقنيات وتأثيرات صوتية وضوئية[15].

كما تم تدشين أكبر منتج صحراوي في البلاد (أنانتارا) الواقع في منطقة مراح لحوار من طرف وزير السياحة التونسي "رونيه الطرابلسي" الذي قال عنه "منتجع أنانتارا الصحراوي يعتبرا فخرا لتوزر ولتونس ككل"[16].

وحسب التقديرات الرسمية، سيوفر المنتجع حوالي 225 فرصة عمل مباشرة في اختصاصات متنوعة، وسيكون 70 بالمائة من العاملين فيه من ولاية توزر.

وحاولت تونس في السنوات الأخيرة التي تلت الفوضى السياسية إعادة زخم السياحة الصحراوية حينما أطلقت مبادرات لإحياء عدة أماكن كان لها الأثر الكبير في استقطاب الزوار[17].

من خلال المعطيات السابقة، يتبين لنا أن ولاية توزر ولاية سياحية لما تمتلكه من مقومات سياحية جعلها تتصدر الولايات التونسية في عدد السياح كل سنة، وهذا يعتبر عاملا محفزا لتطوير الاستثمار في هذا المجال، وإحداث توأمة وتعاون مع الجزائر.

الزراعة: تنتج تونس حاليا قرابة 200 نوع من التمور، من أهمها دقلة نور والفطيمي ولخوات .. تعد محافظة توزر غرب تنتج لوحدها قرابة مليوني شجرة نخيل[18].

الصناعة: رغم تنوع القاعدة الاقتصادية بربوع ولاية توزر التي ترتكز أساسا على قطاعي الفلاحة والسياحة، فإن قطاع الصناعة لم يبلغ بعد المستوى المأمول ضمن النسيج الاقتصادي بالجهة، إذ لا تتعدى نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي 8.3 بالمائة من النشطين بالولاية حسب الاحصائيات المتوفرة، باستثناء بعض وحدات تكييف التمور وتحويلها، ووحدة النسيج والملابس الجاهزة ورسكلة البلاستيك.

كذلك تتوفر الولاية على مادة الفسفاط المتوفر بين توزر ونفطة والذي يقدر بـ 37 مليون طن، كذلك أملاح معدنية من الصوديوم والبوتاس والمانيزيوم المتوفرة أساسا بشط الجريد ويقدر المخزون بـ 300 مليون طن[19].

نلاحظ الإمكانيات الكبيرة للصناعات التحويلية بالولاية لكنها غير مستثمرة ومستغلة وبقيت ضعيفة وهذا راجع لعدم تثمين البحوث العلمية

المتصلة بالثروات الطبيعية، وإشكالية مركزية القرار في التراتيب الجاري بها العمل، قصد استغلال بعض الموارد الطبيعية.

3.محتوى الاتفاقية المبرمة بين الولايتين:

ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية مقارنة بباقي المناطق الأخرى للوطن، وهو ما جعلها في تفاوت واضح بسبب توجيه أغلب المشاريع التنموية لمناطق أخرى، وهو ما انعكس سلبا وجعل منها مناطق للتوتر وعدم الاستقرار، وهذا ما أصبح لزاما على الجزائر وتونس التحرك السريع لتنمية وتطوير الأقاليم الحدودية المشتركة عبر مجموعة من الاتفاقيات واللقاءات المبرمة بينهما عن طريق التكفل بأكبر قدر ممكن من الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية لسكان المناطق الحدودية[20]، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المحور.

1.3.اللقاء التمهيدي 2015/02/17:

شكل الاعداد لمشروع توأمة وشراكة في عدة مجالات، محور لقاء تمهيدي عقد يوم الثلاثاء ببلدية الطالب العربي الحدودية (80 كلم) شرق عاصمة ولاية الوادي، بين والي الوادي ووالي توزر.

ويندرج هذا اللقاء في اطار تجسيد توجيهات وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية الطيب بلعيز، التي وجهها بمناسبة إحياء ذكرى أحداث ساقية سيدي يوسف، والتي تدعو إلى فتح قنوات الشراكة في كل المجالات بين البلدين الشقيقين لما يتميزان بع من بعد تاريخي واجتماعي وثقافي مشترك كما أوضح والي الوادي **صالح العفاني** في كلمة ترحيبية ألقاها أمام الوفد التونسي.

ومن جهته أبرز والي توزر **محمد المنصوري**، أهمية تفعيل الإستراتيجية التنموية المشتركة بين الولايتين الحدوديتين والتي اعتبرها ضرورة"حتمية" يفرضها مبدأ الجوار الجغرافي وتجسد الإرادة السياسية للبلدين.

ولتشخيص مجالات التعاون والشراكة المتاحة بين الولايتين الحدوديتين، أنشئت ثلاث ورشات عمل تقنية خلال هذا اللقاء بحيث:

الورشة الأولى: تعنى بالشؤون الاجتماعية وبدراسة إمكانية التبادلات الثقافية والسياحية والصحية والرياضية والتكوين في كافة المجالات.

الورشة الثانية: درست مجال الشؤون الاقتصادية والصناعة والتنمية، ومدى فرص تجسيد الشراكة في التبادلات التجارية والخبرات فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الورشة الثالثة: فقد خصصت لمجال الفلاحة من خلال بحث إمكانية وسبل الاستثمار الفلاحي بين الولايتين.

وتمت المصادقة في ختام هذا اللقاء التمهيدي على عمل واقتراحات الورشات التقنية الثلاث الذي ارتكز على تدعيم مستوى التبادل المشترك بين الولايتين الحدوديتين في كل المجالات المقترحة للتعاون والشراكة سيما منها الفلاحة والتجارة والثقافة والصحة والسياحة.

وركز المشاركون في هذه الورشات التقنية أيضا على تفعيل مبدأ تبادل الخبرات العلمية والتقنية من خلال تكوين مشترك ضمن ملتقيات وتظاهرات وأنشطة علمية مشتركة لا سيما في المجال الفلاحي[21].

2.3.اللقاء التشاوري حول مواكبة المؤسسات البنكية لاحتياجات المنظومة الاستثمارية لدفع عجلة التنمية بالوادي يوم 2015/03/02:

أبرز المشاركون في لقاء تشاوري نظم بالوادي يوم الاثنين حول التعاون والشراكة لتنمية المناطق الحدودية بين ولايتي الوادي(الجزائر) وتوزر(تونس)، أهمية مواكبة المؤسسات البنكية لا سيما العمومية منها لاحتياجات المنظومة الاستثمارية لدفع عجلة التنمية.

وأكد عدد من المتعاملين الاقتصاديين في "نقاش مفتوح" نظم بدار الثقافة في إطار التحضير لمشروع توأمة بين الولايتين وخصص لإثراء أوجه التعاون والشراكة على ضرورة "مسايرة" هذه المؤسسات المالية لتطلعات المستثمر التي تسمح له بالمساهمة الفعالة في تطوير عالم الصناعة باعتباره ركيزة حقيقية لتنمية الاقتصاد الوطني، وبالمناسبة أشار والي الولاية صالح العفاني أن

المؤسسات البنكية أمام هذه المرحلة الحالية أصبحت ملزمة بتلبية انشغالات المستثمر لا سيما في الشق المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الادارية والخدمات المقدمة للمستثمر.

ولا حظ ذات المسؤول ان هذه المؤسسات المالية بممارساتها البيروقراطية أصبحت بحق "حجرة عثرة" تواجه استمرارية وتفعيل الاستثمار بالمنطقة وهو وضع كما أضاف لا بد من تغييره أمام الإعداد لتجسيد لمشروع الشراكة بين الجزائر وتونس[22].

جدير بالذكر أن هذا اللقاء التشاوري حول التعاون المشترك لتنمية المناطق الحدودية بين ولايتي الوادي وتوزر، في إطار حزمة اللقاءات لاثراء أجندة اللقاء التمهيدي الذي جمع مؤخرا ببلدية الطالب العربي الحدودية والي ولاية الوادي صالح العفاني، ووالي ولاية توزر محمد المنصوري، في إطار الإعداد لمشروع توأمة بين الولايتين الحدوديتين.

3.3.التوقيع على الاتفاقية التعاون بتاريخ: 2018/07/05 بالوادي:

تأتي المصادقة على هذه الاتفاقية المبرمة بين البلدين الشقيقين بناء على نصوص وبنود محضر اجتماع اللجنة المشتركة المنشأة في إطار مشروع اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر بتاريخ 17 فيفري 2015، والمعدلة بولاية توزر في 4 جانفي 2018[23].

حيث اجتمع يوم الخميس بمقر ولاية الوادي، مسؤولو وإطارات ولايتي الوادي وتوزر التونسية، يرأسهم الأمين العام نيابة عن والي ولاية توزر، في إطار إعداد خارطة طريق لتجسيد بنود اتفاقية التوأمة المبرمة في 4 جانفي بين والي ولاية الوادي، **عبد القادر بن سعيد**، ونظيره بولاية توزر التونسية **صالح مطيراوي**، الذي تغيب عن الاجتماع بسبب وفاة زوجته إثر حادث مرور[24].

وأكد الأمين العام لولاية توزر، زياد البكري، خلال كلمة له بالمناسبة، أن التقاء المسؤولين الجزائريين والوفد التونسي بولاية الوادي، هو في حد ذاته تجسيد وتفعيل لبنود الاتفاق المبرم بداية الشهر الحالي بولاية توزر، والذي مس

عددا من القطاعات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما ما تعلق بمجالات السياحة، الفلاحة، الثقافة والتجارة، وغيرها من المجالات الأخرى، مع التركيز على سبل تنمية الشريط الحدودي للبلدين.

وتمنى رئيس الوفد التونسي، المرفوق بعديد المديرين التنفيذيين من بلده، أن لا تكون هذه الاتفاقية مثل باقي الاتفاقيات السابقة، التي كانت حبرا على ورق، على غرار الاتفاقية المبرمة في سنة 2016، بين رجال الأعمال بالبلدين، وأضاف أن ملف منطقة التبادل التجاري الحر بين البلدين موجود على طاولة الحكومة.

أما والي ولاية الوادي، فقد ذكر أن الهدف من الاتفاقية هو تفعيل التعاون اللامركزي، المتعلق بالتنمية المحلية، والنهوض بها في مختلف القطاعات عبر الشريط الحدودي، مؤكدا أن هذه التوأمة جاءت في إطار ترسيخ التقاليد والروابط التاريخية والاجتماعية التي تربط البلدين، وسنحاول في هذا العرض ذكر أهم ما جاء في الاتفاقية المبرمة بين الطرفين من خلال حصولنا على نسخة من مسودة الاتفاقية من طرف المجلس الشعبي الولائي بالوادي:

وعملا بموجب محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي تم الاتفاق على البرنامج التنفيذي المرفق في المجالات التالية:

-الفلاحة والبيئة والري.

-الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية.

-الصحة والشؤون الاجتماعية.

-الثقافة والسياحة والصناعة التقليدية.

أولا: الفلاحة والبيئة والري: وقد تم بين الطرفين الاتفاق على:

- زيارة استطلاعية لفائدة الوفد الجزائري لمكونات مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتمغزة، الشبيكة وميداس في أواخر شهر

أكتوبر 2018، على أن يقترح برنامج زيارات للوفد التونسي إلى ولاية الوادي في مجال زراعة بطاطس بعد تاريخ 10 ديسمبر 2018.

- زيارة للمندوبية والمصالح الفنية للفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة بولاية توزر إبتداء من شهر جانفي 2019 للإطلاع على الزيارة الجيوحرارية[25].

-دورات تكوينية لتقنيي الفلاحة في مجال زراعة النخيل خلال شهر ديسمبر 2018 بتوزر على مستوى المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الفلاحية بالدقاش.

- اقتراح إنشاء مرصد للصحة النباتية والحيوانية للولايتين لتبادل المعلومة مع إمكانية إنشاء مركز للحجر الصحي على مستوى المعبر الحدودي[26].

- تبادل الخبرات في مجال تربية النحل مع برمجة زيارة لمركز تربية النحل بالمرايسية بتونس.

- إعداد مشروع اتفاقية تعاون بين الغرفة الفلاحية لولاية الوادي والإتحاد الجهوي الفلاحي لولاية توزر والعمل على إبرامها في أقرب الآجال[27].

ثانيا: مجال الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية:

1- مجال الصناعة والتجارة والاستثمار:

- تنظيم معرض للمنتوجات المحلية لكلتا الولايتين، من الجانب الجزائري خلال شهر نوفمبر 2018، وخلال شهر ديسمبر من الجانب التونسي، مع التواصل لتحديد قائمة المنتوجات من طرف غرفتي الصناعة والتجارة لكلا الطرفين بحضور إتحاد التجار من الجانب الجزائري وإتحاد الصناعة والتجارة من الجانب التونسي.

- زيارة ميدانية للمتعاملين الاقتصادية لكلا الطرفين للمؤسسات الإنتاجية متبوعة بجلسة لشرح فرص ومزايا الاستثمار وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

- تبادل الخبرات في مجال مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية والممارسات التجارية وهذا بدعوة فرق من الطرفين لزيارات ميدانية، وتليها زيارة مخابر التحاليل وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

2-الأشغال العمومية:

- تنظيم ندوة علمية من الجانبين حول كيفيات صيانة وحماية شبكة الطرق، بالتنسيق مع مخابر الأشغال العمومية والمؤسسات الفاعلة في الميدان وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

- برمجة زيارات ميدانية لمشاريع في طور الإنجاز للإطلاع على تجارب الطرفين، والطرق التقنية للإنجاز والصيانة وكذا المواد المستعملة، وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الطرف الجزائري، وخلال شهر ديسمبر 2018 من الطرف التونسي.

ثالثا: الصحة والشؤون الاجتماعية:

-في مجال الصحة العمومية:

-تبادل المعلومات الوقائية والصحية وذلك عن طريق الوسائط الالكترونية لسرعة التدخلات الصحية.

-المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية المنظمة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

-توأمة كل المؤسسات الصحية والخاصة بالتكوين الشبه طبي والمتواجدة على مستوى الولايتين.

-التكفل المشترك لسكان المنطقة الحدودية من خلال إنشاء لجنة طبية مشتركة.

-الشؤون الإجتماعية:

-تنظيم ملتقيات وزيارات ذات محاور لتبادل الخبرات والمعلومات بين الأخصائيين الإجتماعيين لكلا الولايتين مع تنظيم زيارات استطلاعية حول التكفل الاحسن بالفئات الهشة والاطلاع على النشاط الإجتماعي والجمعيات[28].

رابعا: الثقافة والسياحة والصناعة التقليدية:

-قطاع الثقافة: تم خلال هذه الجلسة الإتفاق على ما يلي:

*المحافظة على البرنامج المقدم من طرف الجانبين الجزائري والتونسي والمتمثل في التظاهرات والمهرجانات الفنية التالية:

- عيد مدينة ألف قبة وقبة. -عرس البادية
-الأيام المغاربية للمسرح - المهرجان الدولي لوس.
- المهرجان الدولي للشعر توزر - مهرجان بوهلال للسياحة والتراث.
- المهرجان الدولي للواحات[29].

-السياحة والصناعة التقليدية: يعتبر هذا المجال من المحطات الهامة لإبراز الموروث التقليدي والثقافي للبلدين، وكذا المخزون التراثي لكل منطقة[30]

*تنظيم لقاء بين ممثلي الوكالات السياحية للطرفين قصد الاتفاق لدمج المنتوج السياحي للولايتين، وتحضيرا للموسم السياحي 2018-2019، وكذا وضع برنامج اتصالي مشترك للترويج السياحي للولايتين وهذا في نهاية شهر سبتمبر[31].

*تنظيم لقاء بين مندوبية الصناعة التقليدية بتوزر وغرفة الصناعة التقليدية بالوادي، من أجل وضع برنامج مشترك للتبادل في المعارض وكذا الخبرات للمكونين في مجال الصناعة التقليدية، مع الاتفاق على تنظيم أيام إعلامية أو دراسية للتعريف بالقدرات السياحية للولايتين مع ضرورة فتح ورشات للتكوين في التخصصات المشتركة التالية:

السلالة ومشتقات النخيل – النسيج- الأكلات التقليدية واستغلال اليوم الوطني للحرفي يوم 9 نوفمبر كموعد للقاء مشترك بين لولايتين[32].

4.انعكاسات التعاون على الإقليمين:

إن إبرام هذه الاتفاقيات ما بين الأقاليم الحدودية وخاصة ما بين ولاية الوادي وولاية توزر إذا طبقت على أرض الواقع ستكون لها انعكاسات ايجابية من أهمها:

- توفير مناصب شغل والحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمارات البينية.
- تشجيع التبادلات التجارية بين الولايتين.
- تسهيل العبور للمسافرين والسلع أيضا.
- فتح سوق حرة مشتركة لتشجيع تجارة المقايضة على الحدود.
- تشجيع التبادل السياحي وخاصة السياحة الصحراوية.
- الحد من التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب على حدود البلدين.

5.سبل تفعيل التنمية بالولايتين الحدوديتين:

أفرزت التحولات العالمية الحديثة ضرورة تفتح الجماعات المحلية على المحيط الخارجي، بهدف الارتقاء بالعمل الجماعي إلى المستوى المطلوب، وهكذا فالمنتخبون المحليون مطالبون بالدخول في شراكات ليس فقط على المستوى الداخلي، إنما على المستوى الخارجي، فالتوجه العالمي اليوم قائم على منطق الشراكة وتقاسم الأدوار، ويبرز الدور الاقتصادي للتعاون اللامركزي في مساهمته في دفع عجلة التنمية المحلية.

ويتجلى هذا التعاون بين ولاية الوادي وولاية توزر الحدوديتين وذلك عبر دعم المشاريع التنموية من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، مما يساهم في جلب المستثمرين والتعريف بالقدرات الاستثمارية للدولتين، مما يصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا بين الجماعات المحلية الحدودية[33].

وسنحاول إعطاء بعض المقترحات والحلول لتفعيل هذا التعاون بين الولايتين الحدوديتين وهي كالآتي:

- التفات الحكومة وإعطاء أكثر أهمية للمناطق الحدودية من خلال بعث مشاريع وبرامج تنموية بين الولايتين التي بقيت بعضها حبرا على ورق.
- خلق بنية تحتية من أجل إقامة منشآت صناعية تساهم في بعث فرص الاستثمار في مختلف المجالات لا سيما السياحية والزراعية والصناعات التحويلية.
- فتح المجال لممارسة النشاط الاقتصادي بين الولايتين وتنظيمه من خلال فتح أسواق لاستقبال السلع الواردة، وتسهيل دخول وخروج هذه السلع.
- فتح مرافق في المعبرين الحدوديين (الطالب العربي – حزوة)، الذي يشهد دخول الملايين من المسافرين من فنادق ومقاهي ومحلات ومنتجعات تساهم في جلب السياح والمستثمرين.
- إصدار تشريعات وقوانين تراعي خصوصية هذه المناطق، مما يساهم في إعطاء ديناميكية للحياة الاقتصادية في المنطقة.

الخاتمة:

يكمن أهمية التعاون اللامركزي بين الأقاليم الحدودية لحالتي الدراسة المتمثلة في ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية، من خلال إحداث إصلاحات معمقة تخص الجانب التنموي لهذه المناطق، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية، مع تثمين ورد الاعتبار لكل المؤهلات القائمة بهذه المناطق، من خلال التوجه نحو لا مركزية القرار مع إشراك المجتمع المدني في ذلك، ويقوم هذا الخيار على مفهوم الانتشار وفق مقاربة وظيفية أين النجاح في قطاعي السياحة والفلاحة يؤدي إلى الانتشار إلى قطاعات أخرى.

فهذا الخيار له إيجابيات عديدة تتمثل في:

1-يمثل حلا وسطيا يتماشى مع التطورات والسياسات المعمول بها عالميا.

2-تفادي استمرار المشاكل والنقائص القائمة بهذه المناطق الحدودية التي تعاني منها حاليا.

3-تثمين ورد الاعتبار للمؤهلات الموجودة بهذه المناطق والاستفادة منها.

4-توفير مناصب الشغل.

5-الحد من الجريمة المنظمة والتطرف.

لكن بالمقابل أن هذه المقاربة تحتاج إلى وضع استراتيجيات عقلانية معمقة، وتتطلب تكاليف مادية معتبرة، إضافة لقدرات بشرية ذات كفاءة عالية من خبراء وإطارات والأهم من ذلك هو الإرادة السياسية للدولتين نحو التوجه لتنمية هذه المناطق.

التهميش و الإحالات :

[1] - خالد صالح عباس،(2013)، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 2، ص 617.

[2] - حيدر ابراهيم علي، (1985)، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44، جامعة الكويت، ص 80.

[3] - اسكندر الديك ، محمد الأسعد، دور الإتصال والاعلام في التنمية الشاملة، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1993، ص 23.

[4] - عادل خليفة، إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني ، 1996، ص 141.

[5] - بوقبس نذيرة،(2018)، نحو مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالتي سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية ،ص 376.

[6] - بوقبس نذيرة، مرجع سابق، ص 377.

[7]- Cakwurah ,A,O. ,the settlement of Boundaries .Disputes in International law, Manchester Uriv.pcese,1967,p,9.

[8]- أبو هيف صادق ، القانون الدولي العام، منشأة المعارف،الإسكندرية ،1995م، ص297.

[9] - مديرية التجارة لولاية الوادي، على الموقع http://www.comerce.gov.dz

[10] -المرجع نفسه.
[11] - تنمية محلية: الوادي... ولاية في قلب تحولات تنموية هامة، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 1 أفريل 2016،سا 08:45، على الموقع: www.aps.dz
[12] - تنمية محلية: الوادي، مرجع سابق.
[13] - مديرية التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية بالوادي.
[14] - ولاية توزر بالأرقام 2018، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس: سبتمبر 2019، ص 13.
[15] - رداوي الهادي، "توزر" روح السياحة المحلية والوافدة في قلب الجنوب التونسي، تقرير لوكالة الأناضول، بتاريخ 2019/11/19، على الرابط: https://www.aa.com.tr.
[16] - تونس تستثمر الصحراء بتدشين أكبر منتجع سياحي، العرب، العدد 11547، بتاريخ : 2019/12/03، ص 10.
[17] - تونس تستثمر الصحراء بتدشين أكبر منتجع سياحي، مرجع سابق، ص 10.
[18] - المرجع نفسه.
[19] - حريزي بوبكر، واقع التنمية الصناعية والتكنولوجية وآفاقها بولاية توزر: تطور في الفلاحة والسياحة وتدهور الصناعة، الشروق، تونس، بتاريخ 2016/05/25، على الموقع:www.archive.alchourouk.com.
[20] - طرابلسي سليم، بوبكر ياسين، دور المصارف الإسلامية تمويل التنمية في المناطق الحدودية،(مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 02، ديسمبر 2018)، ص 51.
[21] - الوادي: مشروع توأمة بين ولايتي الوادي (الجزائر) وتوزر (تونس)، وكالة الانباء الجزائرية، بتاريخ: 2015/02/17.
[22] - الوادي: أهمية مواكبة المؤسسات البنكية لاحتياجات المنظومة الاستثمارية لدفع عجلة التنمية(لقاء)، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 2015/03/02.
[23] - التوقيع على اتفاقية شراكة في إطار توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، البلاد أونلاين، بتاريخ: 2018/07/05.
[24] - رزاق سالم يوسف، تجسيد بنود اتفاقية توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، الشروق أون لاين،على الموقع: www.echoroukonline.com، بتاريخ: 2018/01/20.
[25] - خلية الإعلام والإتصال بولاية الوادي، الصفحة الرسمية على الفايسبوك.
[26] - محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر، خلية الإعلام والاتصال لمجلس الشعبي الولائي بالوادي، الصفحة الرسمية على الفايسبوك، ص 5.
[27] - المرجع نفسه.

[28] - محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر ، مرجع سابق، ص 10.
[29] - محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي، مرجع سابق، ص 9.
[30] - دويم عبد الله، الأيام الثقافية لأفراح البادية بالطالب العربي في الوادي، يومية التحرير، العدد 901، الجزائر: 2016/04/02، ص 12.
[31] - محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر ، مرجع سابق، ص9.
[32] - المرجع نفسه، ص10.
[33] - مشري عبد الحميد، سويد عبد الفتاح، دور التعاون اللامركزي في تنمية المناطق الحدودية وانعكاساته على الأمن الجزائري، ورقة ملتقى دولي بعنوان: التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي : يومي 31/30 جانفي 2019، ص 6.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- أبو هيف صادق ، (1995)،القانون الدولي العام، الإسكندرية ، منشأة المعارف.
- اسكندر الديك ، محمد الأسعد، (1993)، دور الإتصال والاعلام في التنمية الشاملة، بيروت، المؤسسة الجامعية.
- عادل خليفة،(1996)، إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، لبنان، دار المنهل اللبناني .
- ولاية توزر بالأرقام 2018، (سبتمبر 2019)، تونس ،وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

- **المقالات:**

- خالد صالح عباس،(2013)، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 2، ص 617.
- حيدر ابراهيم علي، (1985)، إستراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 44، جامعة الكويت،ص 80.

- بوقبس نذيرة،(2018)،نحو مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالتي سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية ،ص 376.
- طرابلسي سليم، بوبكر ياسين،(2018)، دور المصارف الإسلامية تمويل التنمية في المناطق الحدودية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 02، ديسمبر، ص51.

- **المداخلات:**

- مشري عبد الحميد، سويد عبد الفتاح، (يومي 31/30 جانفي 2019)، دور التعاون اللامركزي في تنمية المناطق الحدودية وانعكاساته على الأمن الجزائري، ورقة ملتقى دولي بعنوان: التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- **الجرائد:**

- **أ. و**، تونس تستثمر الصحراء بتدشين أكبر منتجع سياحي، العرب، العدد 11547، بتاريخ : 2019/12/03.
- دويم عبد الله، الأيام الثقافية لأفراح البادية بالطالب العربي في الوادي، يومية التحرير، العدد 901، الجزائر: 2016/04/02

- **مواقع الأنترنيت:**

- رداوي الهادي، (2019)،"توزر" روح السياحة المحلية والوافدة في قلب الجنوب التونسي، تقرير لوكالة الأناضول، بتاريخ 2019/11/19، على الرابط: https://www.aa.com.tr
- حريزي بوبكر، (2016)، واقع التنمية الصناعية والتكنولوجية وآفاقها بولاية توزر: تطور في الفلاحة والسياحة وتدهور الصناعة، الشروق، تونس، على الموقع:www.archive.alchourouk.com، بتاريخ 2016/05/25.
- خ. م، (2018)، التوقيع على اتفاقية شراكة في إطار توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، البلاد أونلاين، على الموقع: www.elbillad.com، بتاريخ: 2018/07/05.
- رزاق سالم يوسف، تجسيد بنود اتفاقية توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، الشروق أون لاين،على الموقع: www.echoroukonline.com، بتاريخ: 2018/01/20.

- تنمية محلية: الوادي... ولاية في قلب تحولات تنموية هامة، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 1 أفريل 2016،سا 08:45، على الموقع: www.aps.dz.
- محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين ولاية الوادي وولاية توزر، خلية الإعلام والاتصال لمجلس الشعبي الولائي بالوادي، الصفحة الرسمية على الفايسبوك.